ميدل إيست آي: محمد فريد التهامي يترك إرثاً مريئاً من الفساد

الجمعة 9 أغسطس 2024 09:12 م

في الشهر الماضي، توفي اللواء المصري محمد فريد التهامي بهدوءٍ لقد ترك إرثاً مخزياً من الفساد والمذابح المشينة، والتي ميزت حياته المهنية في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، ومؤخراً في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، الذي ساعد التهامي في ترسيخ نظامه من خلال العنف السياسي.

ولد التهامي عام 1947، وذهب إلى الكلية العسكرية وتخرج عام 1967. وصعد في صفوف الجيش كقائد مشاة ميكانيكي في وقت لاحق، تم تعيينه في منصب قوي كمدير للمخابرات العسكرية، والذي أداره لسنوات قبل تعيينه مديراً لهيئة الرقابة الإدارية (ACA) في عام 2004.

من الناحية النظرية، تعد هيئة الرقابة الإدارية هيئة مراقبة لمكافحة الفساد في الممارسة العملية، تم استخدام هذه الهيئة كأداة من قبل الرؤساء المتعاقبين لمعاقبة المسؤولين الحكوميين من خلال الاستهداف الانتقائي، ومن قبل الجيش لتوسيع قبضته على البيروقراطية.

خلال فترة ولايته الطويلة في هيئة الرقابة الإدارية، لعب التهامي دوراً فعالاً في تمكين آل مبارك من بناء ثروتهم والتستر على فسادهم. كان التهامي أيضاً تلميذاً للسيسي، وقد وظف نجل السيسي الثاني، مصطفى، وهو ضابط في الجيش، في هيئة الرقابة الإدارية.

لقد أثبت انتخاب محمد مرسي أنه يشكل خطراً جسيماً على التهامي، الذي أقيّل في سبتمبر 2012، وتم الأمر بالتحقيق في فساده.

العودة الانتقامية

لقد تم تفتيت جهاز القمع في مصر منذ فترة طويلة لحماية النظام من الانقلابات منذ هندسته على أيدي الضباط الأحرار في عام 1952. وهذا يعني أن الجيش والشرطة وجهاز المخابرات العامة كانوا دائماً في منافسة، مع تفويضات متداخلة، ونادراً ما كانوا يتشاركون المعلومات.

أعطت الهزيمة المهينة التي لحقت بالشرطة خلال الانتفاضة التي أطاحت بمبارك، وانتشار الجيش في الشوارع في 28 يناير 2011، الجيش فرصة لتبسيط وتوسيع سيطرته على وزارة الداخلية ومع ذلك، ظل جهاز المخابرات العامة سالماً ومستقلاً نسبياً عن الجيش وفقاً للمقالات التي أجريتها مع مسؤول سابق في إدارة مرسي، ومؤسس سابق لجبهة الإنقاذ الوطني، وسياسيين إسلاميين، فإن قيادة جهاز المخابرات العامة لم تكن جزءاً من الخطة لتنفيذ انقلاب 2013. ولم يكن هذا نابغاً من إيمان جهاز المخابرات العامة بالديمقراطية، بل خوفاً من المزيد من عدم الاستقرار الذي قد يطلقه الانقلاب.

وفي هذا السياق، يمكننا أن نفهم لماذا تم إقالة اللواء محمد رأفت شحاتة، مدير جهاز المخابرات العامة، بعد يومين فقط من الانقلاب، في 5 يوليو 2013. لقد تم تعيينه مستشاراً للرئيس المؤقت عدلي منصور للشؤون الأمنية، وهو منصب غير ذي صلة دفعه إلى النسيان. تم استبدال شحاتة بأخر هو التهامي.

تم وضع تهم التستر على الفساد على الرف، وعاد التهامي للانتقام. لقد دعا إلى القضاء التام على جماعة الإخوان المسلمين وكان أحد مهندسي مذبحه رابعة.

كان التهامي من بين "الصقور". لقد أشار دائماً إلى الثورة باعتبارها "كارثة يناير"، وعارض أي تسوية مع الحركات الشبابية وجماعات المجتمع المدني. وألقى باللوم على "تساهل" مبارك تجاه الشباب ونشطاء حقوق الإنسان في التحريض على هذه "الكارثة"، ورأى أن الدعوات إلى خروج الجيش من المشهد السياسي "تعني بشكل مخادع أن البلاد أصبحت خارج السيطرة تماماً".

مشاكل المخابرات العامة

كان وضع المخابرات العامة يسبب مخاوف خطيرة للسيسي وزمريته في مكالمة مسربة بين السيسي ومدير مكتبه اللواء عباس كامل، والتي يعود تاريخها إلى فبراير 2014، وصف الأخير جهاز المخابرات العامة بعبارات عامية بأنه "غير موثوق به في كل شيء". تم تكليف التهامي بتبسيط الجهاز وفي غضون 17 شهراً، أقال 25 مسؤولاً كبيراً في الجهاز. وذكرت المراسيم أن التقاعد كان بناءً على طلبات المسؤولين أنفسهم أو لأسباب صحية - وهي مناورة قانونية كلاسيكية من قبل الدولة لضمان إنجاز الأعمال الورقية بشكل صحيح وعدم ترك مجال لدعاوى قضائية مستقبلية. تم نقل ما لا يقل عن 46 مسؤولاً آخر، معظمهم من الرتب المتوسطة والدنيا، إلى وزارات مدنية أو مؤسسات حكومية أخرى (على سبيل المثال، محافظة القاهرة).

في الرابع من ديسمبر 2014، بثت قناة مكلمين الفضائية، التي يديرها منفيون مصريون، تسريبات صوتية لمحادثات هاتفية خاصة بين مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية ممدوح شاهين، ورئيس أركان الجيش محمود حجازي، وقائد القوات البحرية أسامة الجندي، ووزير الداخلية محمد إبراهيم مصطفى، وكامل، الذي كان آنذاك مدير مكتب السيسي. وكان كبار الجنرالات يناقشون تزوير وثائق تتعلق بمحاكمة مرسي.

من سجل وتسريب مثل هذه المحادثات الحساسة؟ يعتقد المراقبون المصريون - بما في ذلك أسامة جاويش، مقدم البرامج في قناة مكلمين الذي بث التسريبات - أنهم مسؤولون كبار في جهاز المخابرات العامة ساخطون. وبعد أسبوعين، أعفي التهامي من منصبه. وذكرت وسائل الإعلام المملوكة للدولة أسباباً صحية.

تكهن البعض في ذلك الوقت بأن غياب التهامي كان ضرورياً لأنه كان يشكل عقبة أمام التقارب مع المعارضة المحلية وقطر بسبب مواقفه المتشددة. ولكن هذه التكهنات أثبتت زيفها، حيث لم تتغير سياسات النظام تجاه قطر والمعارضة بعد إقالة التهامي. فضلاً عن ذلك، كان خليفته، اللواء خالد فوزي، متشدداً بنفس القدر. كان فوزي يدير سابقاً وكالة الأمن الوطني المصرية وكان من بين "أنصار النهج المتشدد في التعامل مع الأمن الوطني، مع عدم وجود مساحة كبيرة للحقوق الفردية أو المعارضة السياسية". وهذا يعطي وزناً للدعوات بأن التهامي فقد وظيفته بسبب التسريبات، التي ألقى اللوم فيها على جهاز المخابرات العامة. بعد تقاعده، اختفى التهامي من الحياة العامة حتى وفاته الهائلة الشهر الماضي، بعد عقد من الزمان شهد استمرار النظام الذي ساعد في بنائه في حكم بلد تدهور إلى دولة فاشلة.